الجذور التاريخية للأزمات الاقتصادية بين أوربا والمشرق الإسلامي " تجارة الأخشاب أنموذجاً "

د. سعد رمضان محمد

كلية التربية – قسم التاريخ

جامعة الموصل – العراق-

المقدمة:

تأتي أهمية هذه الدراسة المتواضعة من خلال الاهتمام المتزايد بموضوع الأزمات الاقتصادية والذي يعد من المواضيع المهمة والخطيرة والتي تتطلب اهتماماً منقطع النظير من قبل الباحثين المختصين في هذا المجال إذ أن جميع المجتمعات الدولية كانت ولا زالت تتعرض إلى يومنا هذا إلى أزمات اقتصادية حادة والتي كانت تتنوع وتتعدد أسبابها لذلك فإن الأزمات الاقتصادية تكمن أهميتها ليس في كونها ظاهرة متكررة فحسب بل من خلال الافرازات والنتائج والتداعيات الخطرة المترتبة عن تلك الأزمات، وفي ضوء ما ذكرناه كان موضوع اختيارنا للجذور التاريخية للأزمات الاقتصادية بين أوربا والمشرق الإسلامي (تجارة الأخشاب أنموذجاً) أما عن سبب اختيارنا مادة الأخشاب موضوعاً للدراسة كون هذه المادة كانت في العصور الوسطى قد سببت أزمة اقتصادية حادة بين أوربا والمشرق الإسلامي، ومن أجل إظهار هذه الأزمة بشكلها الحقيقي فقد عمدنا إلى حصر البدايات الحقيقية للأزمات الاقتصادية بين الطرفين والتي كانت في معظم الأحيان أوربا هي المتسبب في إثارة هذه الأزمات ولاسيما في مجال تجارة الأخشاب إذ أن تجارة هذه المادة لم تكن في كثير من الأحيان بمعزل عن التوجهات السياسية والاقتصادية لبعض باباوات وأباطرة الغرب الأوربي ويتجلى ذلك من خلال إصدار العديد من القرارات التي تمنع تصدير الأخشاب إلى المشرق الإسلامي ولاسيما الأخشاب التي كانت تدخل في الكثير من الصناعات ومنها الصناعات الحربية ولاسيما صناعة السفن إذ أن مثل هذه القرارات كانت تؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية حادة في مجال استخدام الأخشاب إذ لاسيما ما علمنا أن المشرق الإسلامي كان يعاني من ندرة في توفر بعض أنواع الأخشاب الجيدة.

ومما لا شك فيه أن كل أزمة اقتصادية كانت ولا زالت تتطلب حلولاً وبدائل ومعالجات للخروج منها ولهذا فقد لجأت أقاليم المشرق الإسلامي إلى مجموعة من الحلول كان أبرزها المحافظة على الأخشاب المحلية المتاحة ومنع هدرها فضلاً عن الحصول على الأخشاب من أوربا وبأسعار مرتفعة عن طريق عمليات

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التهريب التي كان يقوم بها تجار المدن الإيطالية ولاسيما جنوة والبندقية إذ اخذ هؤلاء التجار يقومون بإيصال الأخشاب إلى المشرق الإسلامي متسللين في البحار هدفهم من هذه الأزمة هو الحصول على الربح الفاحش وهذا ما سنوضحه بالتفصيل من خلال هذه الدراسة المتواضعة.

هذا وقد اعتمدت هذه الدراسة على العديد من الكتب المتنوعة من مصادر ومراجع والتي أغنت الدراسة بمعلومات قيمة حول موضوع الأزمات الاقتصادية.

أولاً: التعريف بالأزمة لغة واصطلاحاً:

قبل الدخول بتفاصيل الموضوع لابد لنا من إعطاء تعريف واضح ودقيق لمفهوم الأزمة الاقتصادية لغة واصطلاحاً ولكي نتمكن من خلاله فهم موضوع الأمة بشكل دقيق ولكن الشيء الملفت للنظر هنا هو تعدد الآراء والمفاهيم التي أدلى بها المختصون في هذا المجال حول تعريف الأزمة لغوياً، والتي وصفت "بأنها مأخوذة من الجذر الثلاثي من الفعل أزم، أزمة وأزماً" وهي تأتي بمعنى الشدة والضيق[1]، ولهذا فالأزمة تفهم على أنها من الناحية اللغوية تدل على الشدة والضيق والانقباض[2]، هذا بشكل مختصر فيما يخص البعض من المعاجم العربية أما المعجمات الأخرى ولاسيما الانكليزية منها فقد وصفت الأزمة بأنها "نقطة التحول التي تحدث عندما يتغير الحال إلى الأفضل أو الأسوأ وهي لحظة حاسمة أو وقت عصيب"[3] ان سبب اقتصارنا على هذان التعريفان هو لإيصال صورة مبسطة عن مفهوم الأزمة من الناحية اللغوية.

أما عن تعريف الأزمة اصطلاحاً فقد تعدد الآراء حول هذا المصطلح لأن هذا المفهوم كان يتطور وباستمرار تطوراً وصف بأنه تدريجي أي انه كان يتغير مع تقادم الزمن ونمو مظاهر الحياة وتعقدها ولهذا فإن البعض من المختصين في هذا المجال يرون بأنه لا يوجد تعريف اصطلاحي شمولي للأزمة ويرجعون السبب في ذلك إلى تنوع الأزمات وتعدد أنماطها ومجالاتها بتنوع المؤثر المحدد للأزمة ما بين اقتصادية وسياسية وادارية ولكننا على الرغم من ذلك حرصنا على أن نورد تعريفاً واحداً ربما نستطيع من خلاله ايضاح هذا المفهوم من ناحية الاصطلاح لأن البعض من المختصين أصروا على تعريفه بالقول "حدث كبير يؤدي إلى موقف أو مشكلة كبيرة تؤدي بالتالي إلى الظهول والخوف والرعب أحياناً والحيرة من مجهولية المستقبل أو الحاضر القريب ويؤدي كل هذا إلى حالة تعجيزية في التوصل إلى القرارات السليمة لمواجهة

([1]) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر: مختار الصحاح، مكتبة النهضة (بغداد، 1983)، ص 15 ؛ المختار، مهند نافع، الأزمات الاقتصادية في العراق (132 - 447 هـ)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب جامعة الموصل، (الموصل، 2008)، ص 2.

([2]) المختار، المرجع السابق، ص 5.

([3]) Websters New Dictionary of the American Language, the world publishing company, New York, 1976, P. 379.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المواقف الصعبة والتغلب على الأزمات"[1]، لهذا نستطيع أن نفهم من خلال ما ذكرناه أن الأزمة في كل من الأحوال تكون حالة طارئة تتعرض لها المجتمعات وقد تحمل آثاراً سلبية أو ربما ايجابية وغالباً ما تتطلب هذه الأزمات جهوداً استثنائية لمواجهتها والحد من آثارها.

أما مفهوم الأزمة الاقتصادية بشكله الدقيق وهو موضوع بحثنا فقد أدلى المختصون بدلوهم في هذا المجال إذ قالوا عنه بأنه "اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة ما أو عدد من الدول ويطلق مصطلح الدول خاصة على الاضطراب الناشئ من خلال اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك"[2].

ثانياً: العوامل المؤثرة في نمو الأزمات الاقتصادية في أقاليم المشرق الإسلامي

على الرغم من أن أقاليم المشرق الإسلامي كانت تمتلك ثروة خشبية لا يستهان بها، إلا أن الحقيقة التي لابد من ذكرها أن هذا القول لا يشمل على جميع أنواع الأخشاب التي تستخدم في صناعات مهمة مثل صناعة السفن أو صناعة الأسلحة، وقد خضعت الثروة الخشبية للعديد من العوامل التي أثرت في وفرتها أو ندرتها وبالتالي حدوث أزمة اقتصادية وهذا ما سنوضحه من خلال ذكرنا لأهم هذه العوامل.

1. العوامل الطبيعية:

تعد العوامل الطبيعية من العوامل المهمة والتي أثرت بشكل كبير في الثروة الخشبية الموجودة في أقاليم المشرق الإسلامي، وقد كان تأثير هذه العوامل ايجابياً وسلبياً، فلو بدأنا بالتأثير الايجابي للعامل الطبيعي، فقد كان للطبيعة دور مهم في الاقتصاد الزراعي فالجو البارد والأمطار الغزيرة لا يمكن ان تكون مثل الجو الحار الرطب أو الجو المعتدل[3]. فالعراق مثلاً كان قد استفاد من وجود نهري دجلة والفرات، فضلاً عن وجود أرض خصبة عرفت بالسواد ومن ثم انعكس ذلك على وفرة الأشجار والمزروعات في هذا الإقليم[4] كما كان لوجود انهار العاصي وبردى والأردن في بلاد الشام دور كبير في وجود زراعة كبيرة في بلاد الشام[5] وكذلك كان الحال بالنسبة لمصر إذ كان لوجود نهر النيل والتربة الخصبة

([1]) النداوي، مريم مصطفى سلمان، العلاقة بين خصائص القيادة الجامعة العراقية وادارة الأزمات، دراسة ميدانية لعينة من بعض جامعات المنطقة الشمالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل (الموصل، 2004)، ص 74 ؛ المختار، المرجع السابق، ص 7- 8.

([2]) النجفي، حسن: القاموس الاقتصادي، مديرية مطبعة الإدارة المحلية (بغداد، 1977)، ص 89 ؛ المختار، المرجع السابق، ص 11.

([3]) علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام، دار العلم للملايين، ط1، (بيروت: 1971)، 20/7.

([4]) البلاذري: فتوح البلدان، وضع حواشيه عبد القادر محمد علي، منشورات دار الكتب العلمية (بيروت: 2000)، 126 ؛ الجغيفي، فاضل غزاي، الأوضاع الاقتصادية في العراق في عصر الخليفة المتوكل (232- 247هـ/846- 861م)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة الموصل، 1987م، ص 35.

([5]) حسين: الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، تقديم عبد العزيز الدوري، نشر الجامعة الأردنية (الأردن: 1978)، ص 28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انعكاساته الايجابية في نمو الأشجار والمزروعات في هذه البلاد[1]. وبسبب سقوط الأمطار الموسمية في اليمن لما كانت قد احتوت على الكثير من الأشجار والمزروعات[2] ولهذا نلحظ إنه كان للعامل الطبيعي دور كبير في نمو الأشجار والمزروعات.

أما العوامل الطبيعية السلبية والتي أدت إلى حدوث أزمة اقتصادية والتي تركت آثارها الواضحة في الثروة الخشبية فقد أطلق المسلمون عليها اسم الجوائح ومفردها جائحة وهي تعني كل مظهر مفسد من مطر أو جراد أو حريق أو غير ذلك[3] فكان تأثير الأمطار كبيراً على الزراعة، لان انحباس الأمطار أو قلتها أو غزارتها أو عدم انتظام مواعيد سقوطها كانت له مخاطر كبيرة فهي تؤدي إلى الجفاف وإتلاف المحاصيل، كما أن الفيضانات تؤدي إلى غرق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية[4] وهذه الأمطار الغزيرة يصاحبها البرد والثلج أيضاً وكانت عملية سقوط الثلوج من اخطر العوامل الطبيعية لأن سقوطها وتراكمها يؤديان إلى تيبس الأشجار ومن ثم تكسرها[5] وقد شهدت أقاليم المشرق الإسلامي سقوط الثلوج في أماكن عديدة ففي بغداد سقط الثلج والمطر وأدى ذلك إلى إتلاف أشجار الاترج والسدر والتين والنخيل وكان ذلك على سبيل المثال في السنوات (296هـ/908م و314هـ/927م و326هـ/937م)[6]. وسقط الثلج في طرطوس في سنة (319هـ/931م) حتى قيل ان الثلج وصل إلى صدور الخيول. كما كانت منطقة الثغور تتعرض لسقوط الثلوج فضلاً عن حدوث الزلازل والتي تؤدي إلى اتلاف الأشجار والمزروعات وهذا ما حدث في سنة 187هـ / 803 م[7].

ويعد الجراد من الآفات الخطرة التي تصيب المحاصيل الزراعية وتؤدي إلى إحداث خسائر كبيرة، فكان الجراد يكتسح الزرع في بعض السنين اكتساحاً حتى يجرد الأرض جرداً ولا يترك منها شيئاً[8]، فضلاً عن ذلك كانت حشرات أخرى كالصراصر والدود والذباب وبقية الآفات الزراعية الاخرى التي تؤثر

([1]) ابن جعفر، قدامة، الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتعليق محمد حسين الزبيدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1981م، ص 151- 152.

([2]) علي: المفصل، 38/7.

([3]) ابو داؤد، سليمان الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داؤد، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، 261/3 ؛ المختار، المختار، المرجع السابق، ص 19.

([4]) مصطفى، شاكر، المدن في الإسلام حتى العصر العثماني، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1988م، 638/2.

([5]) الزوقنيني، المنحول ديونسيوس التلمحري، تاريخ الزوقنيني، ترجمه من السريانية بطرس قاشا، منشورات المكتبة البوليسية، بيروت، 2006م، ص 101.

([6]) ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، صححه وعلق عليه محمد يوسف الدقاق، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م، 70/7 ؛ ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، حيدر آباد (الدكن: 1358)، 255/13- 256 ؛ المختار: المرجع السابق، ص 35- 36.

([7]) الجنزوري: الثغور البرية الاسلامية على حدود الدولة البيزنطية في العصور الوسطى، الهيئة المصرية العامة (القاهرة: 2003)، ص 26 ؛ الجنزوري: الجنزوري: أسس الجغرافية العامة، ط2، مكتبة الانجلو المصرية (مصر: 1978)، ص 50.

([8]) حسني، محمود محمد وآخرون، الآفات الزراعية الحشرية والحيوانية، دار المعارف، القاهرة، 1976م، 5- 7.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بشكل مباشر أو غير مباشر في الإنتاج الزراعي[1]، ولا يمكن لنا ان نتجاهل الضرر الكبير الذي كانت تلحقه القوارض كالفئران والجرذان بالأشجار والمحاصيل الزراعية الأخرى[2]. كما لايمكن لنا ان ننسى ننسى التأثير الكبير الذي كانت تلحقه الحرائق ولاسيما التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية من زلازل وغيرها وتأثيرها الكبير في المحاصيل الزراعية[3].

ويتضح ان العوامل الطبيعية كان تأثيرها كبيراً في الأشجار والمزروعات وقد ألحقت أضراراً بالغة في الاقتصاد الزراعي لأقاليم المشرق الإسلامي لان العمل والجهد المضني الذي يبذله الفلاح في سنوات عديدة قد يذهب سدى أمام أي واحد من العوامل الطبيعية والتي تؤدي إلى حدوث أزمة اقتصادية حادة في الثروة الخشبية، لان عملية زراعة الأشجار يحتاج إلى سنوات عدة لكنها قد تنتهي في ساعات.

2. العوامل البشرية:

كانت الأضرار التي ألحقها العامل البشري بالثروة الخشبية في أقاليم المشرق الإسلامي لا تقل خطورة عما ألحقه العامل الطبيعي بها، فكثيراً ما كانت الأخشاب تتعرض إلى عمليات القطع والتخريب والإهمال، بل ان الأمر كان يصل في بعض الأحيان الى ان تزال غابات بأكملها لتحل محلها زراعة الحبوب أو محاصيل أخرى[4] وقد حدث هذا الشيء في مختلف جهات المشرق الإسلامي، فقد طالت هذه الظاهرة مناطق واسعة من غابات المستنقعات وبخاصة في حلب والجزيرة وتحولت في مصر أراضي البرك إلى أراضٍ زراعية، وهذا الشيء حدث أيضاً في أراضي البطائح جنوب العراق[5] هنا اصطلاح عرض البطائح يعني الاستفادة منها زراعياً بسبب انها كانت مغمورة بالمياه فضلاً عن ذلك فقد تعرضت أشجار الجبال في لبنان واشهرها الأرز إلى التخريب والنهب وأدى ذلك إلى اختفاء الكثير من هذه الأشجار. وكثيراً ما تتعرض الأخشاب الموجودة في مصر وتحديداً في جبل المقطم إلى القطع والتخريب لتحل محلها قرى زراعية[6].

([1]) حسني: الآفات الزراعية، ص 323 ؛ خالد عبد الرزاق حبيب وآخرون، الآفات الحيوانية غير الحشرية وطرق مقاومتها، دار ابن الاثير، الموصل، 1984م، ص 21.

([2]) حسني: المرجع السابق، ص 323.

([3]) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبو بكر، تاريخ الخلفاء، مطبعة المنير، بغداد، 1983م، ص 348.

([4]) ابن حوقل: كتاب صورة الأرض، منشورات مكتبة الحياة (بيروت: 1992)، ص 199.

([5]) الأعظمي، عواد مجيد، الزراعة والإصلاح الزراعي في عصر صدر الإسلام والخلافة الأموية، مطبعة الجامعة، بغداد، 1978م، ص 19.

([6]) المقريزي: كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية دار صادر (بيروت: د.ت)، 135/1 ؛ رمضان: المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في الحروب الصليبية، دار الجيل (الإسكندرية: 1970)، ص 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان الاستخدام غير المنظم لهذه الأخشاب في الصناعات ولاسيما صناعة السفن تؤدي في بعض الأحيان إلى اختفاء غابات بأكملها مثل ما حدث في غرب آسيا وشمال أفريقيا. وهذا الشيء أدى إلى انخفاض نسبة الغابات في منطقة البحر المتوسط[1].

والشيء الذي لا يمكن تجاهله ان عملية الزراعة ولاسيما زراعة الأشجار لا تتم بسهولة بل ان هذه العملية تحتاج إلى سنوات طويلة لكي تنمو مثل أشجار الكروم والعنب والتفاح لكننا نجد انها تزال في أيام قليلة دون ان تعود، ولهذا كثيراً ما كانت تتعرض الثروة الزراعية في الدولة العربية الإسلامية للعطب[2] ولا يمكن لنا ان ننسى الضرر الكبير الذي يلحقه الرعي الجائر من البدو في إتلاف الأشجار[3].

وثمة مسألة مهمة أخرى أسهمت بشكل كبير في القضاء على الثروة الخشبية وإتلاف أعداد كبيرة جداً من الأشجار ألا وهي الإجراءات التعسفية التي كان يتبعها الأشخاص الذين يقومون بجباية الضرائب، فقد أدت هذه السياسة التي اتبعها العشارون إلى استئصال أشجار التين والكرمة لان هؤلاء العشارين كانوا يتقاضون عنها عشرها سواء أثمرت أم لم تثمر فعدمت الكثير من الأشجار بسبب هذه السياسة[4].

وكان الإهمال الشديد للثروة الخشبية من حكام الولايات وفساد الإدارة والعاملين في ديوان الخراج والمستخدمين في السواحل قد تركت آثاراً سلبية في هذه الثروة[5] وقد يكون هذا الإهمال في بعض بعض الأحيان مقصوداً أو غير مقصود ولكنه في النهاية يؤدي إلى هدر في هذه الثروة بسبب جهل الناس بأهميتها وقيمتها[6] فعلى سبيل المثال كان الإهمال الذي تعرضت له الغابات في مصر قد دفع بالناس إلى قطع هذه الغابات واخذوا يجرونها إلى السواحل مقابل دفع الرشى للمستخدمين هناك سواء بتقديم هدية صغيرة أم بدفع مبلغ من المال ويقومون ببيع الأخشاب بسعر هابط، كما أن صناعة السفن تؤدي إلى اختفاء غابات بأكملها[7].

3. المعارك والحروب:

([1]) يونغ، لويس، العرب وأوربا، ترجمة ميشيل رزق، دار الطليعة، بيروت، 1979م، ص 69.

([2]) واطسون: الابداع الزراعي في بدايات العالم الاسلامي، ترجمة أحمد الأشقر ومحمد نذير سنكري، منشورات جامعة حلب (حلب: 1985)، ص 317.

([3]) المرجع نفسه: 317.

([4]) علي: خطط الشام، مطبعة الترقي (دمشق: 1926)، 167/4.

([5]) فهمي: التنظيم البحري الاسلامي في شرق المتوسط من القرن السابع حتى القرن العاشر الميلادي، ترجمة قاسم عبدة قاسم، ط1، دار الوحدة (بيروت: 1981)، ص 158.

([6]) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 192- 193.

([7]) فهمي: التنظيم، 157 ؛ يونغ: المرجع السابق، ص 69.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

من المؤكد انه لا يمكن لنا أن نتجاهل التأثيرات الكبيرة للحروب والمعارك في الثروة الخشبية في جميع أقاليم المشرق الإسلامي، لان هذه الحروب تؤدي إلى زعزعة الأمن وعدم وجود استقرار سياسي وهذا ما تعرضت له أقاليم المشرق الإسلامي في نهاية القرن الرابع للهجرة / العاشر للميلاد وقبل ذلك[1].

وكانت الحروب المستمرة بين المسلمين والبيزنطيين قد تركت آثارها السلبية في مصادر الأخشاب الواقعة في الثغور والأقاليم القريبة منها ولاسيما في بلاد الشام فقد تعرضت الكثير من هذه الغابات إلى عمليات القطع والتخريب[2] ونلاحظ في أحيان كثيرة إن عمليات القطع والحرق تحدث بشكل مرتب ومنظم، وهذا ما فعله البيزنطيون عند دخولهم إلى عين زربة في بلاد الشام والشام سنة (350 هـ / 961 م) إذ قاموا بقطع أكثر من 50 ألف نخلة[3]. وتعرضت غابات طرسوس الكثيفة إلى أعمال القطع والتخريب والتخريب والحرق على يد الإمبراطور البيزنطي نقفور فوكاس في سنة (354هـ/965م) فضلاً عن قيامه بتدمير غابات انطاكية في سنة (355هـ/966م) وبالتأكيد ان هذا القطع ترك آثاراً سلبية على الثروة الخشبية كما ان البيزنطيين فرضوا حصاراً على حلب في سنة (358هـ/969م) أدى إلى القضاء على معظم غابات حلب الكثيفة والغنية بالأخشاب. وكان لبعد الأقاليم الغنية بالأخشاب عن مركز الدولة العربية الإسلامية دور كبير في حرمان بقية الأقاليم من هذه الثروة المهمة ولاسيما الجهات الشرقية من خراسان والأقاليم النائية[4]. لأن بعد هذه الأقاليم كان يؤدي إلى صعوبة نقل هذه الأخشاب بسبب وعورة الطرق وبعدها[5].

إن أقاليم المشرق الإسلامي كانت فيها ثروات خشبية لا يستهان بها، ولكن تضافرت مجموعة من العوامل ما بين طبيعية وأخرى بشرية سواء كانت بقصد أم بغير قصد، فضلاً عن الحروب والمعارك المستمرة والتي كانت تحدث ضمن نطاق المشرق الإسلامي، وتؤدي إلى إتلاف الثروة الخشبية، وثمة مسألة مهمة تتبادر إلى الأذهان لابد من الإشارة إليها ومحاولة الحصول على جواب شافٍ تتعلق بالموقف والإجراءات التي اتخذتها أقاليم المشرق الإسلامي لمواجهة ووقف هذا الهدر الكبير والذي يؤدي بلا شك إلى حدوث أزمة اقتصادية حادة ناتجة عن نقص في الأخشاب!!؟ وهذا ما سنتعرف عليه في الصفحات القادمة وبخاصة إذا ما عرفنا ان هذا الهدر اضطر الدولة إلى اللجوء إلى استيراد الأخشاب من مختلف بقاع العالم وبأسعار غالية جداً، بل ان الأمر وصل في بعض الأحيان إلى ان تقوم الدولة بخوض حروب من اجل الحصول على الأخشاب.

([1]) ابن العبري، أبو الفرج جمال الدين، تاريخ الزمان، نقله الى العربية اسحاق رملة، دار المشرق، بيروت، 1991م، ص 64.

([2]) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 163 ؛ البعلبكي: الفلاحة الرومية، دراسة وتحقيق وائل عبد الرحيم عبيد، دار البشير، ط1 (عمان: 1990)، ص 46.

([3]) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 163.

([4]) ابن العبري، المصدر السابق، ص 64.

([5]) متز، ادم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة عبد الهادي أبو ريدة، دار الكتاب، بيروت، 1967م، 333/2.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ثالثاً: البدايات التاريخية لأزمة تجارة الأخشاب بين أوربا والمشرق الإسلامي

يذهب البعض من الاقتصاديين إلى اعتبار الأزمة الاقتصادية ما هي إلا دورة طبيعية تأتي بشكل دوري وهي مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية Cycle Economic وتحدث الأزمات الاقتصادية غالباً في أعقاب مرحلة الرواج والرخاء وتؤدي دائماً هذه الأزمات إلى ما يسمى بالكساد[1]، ويبدو أن الأمريكيون لم يحبذوا تعبير الركود والكساد فقد استخدموا تعبير الدورة Cycle بدلاً من كلمة الأزمة Crisis ولكن النجفي يرى أن ثمة اختلاف بين الدورة والأزمة فالأولى تدل على الانتظام والتعاقب في حين أن الثانية تدل على الاضطراب والتعاقب[2]، ومن المؤكد أن الأزمات الاقتصادية غالباً ما كانت تؤدي إلى ويلات وشرور كثيرة تنعكس على كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأزمة الاقتصادية التي نحن في صدد الحديث عنها كانت قد حدثت في العصور الوسطى بسبب النقص الكبير الذي كانت تعاني منه أقاليم المشرق الإسلامي في الثروة الخشبية.

ولمعالجة ندرة الأخشاب التي كانت في الدولة العربية الإسلامية في بعض الأنواع فقد استمرت الدولة في سياستها الرامية إلى توفير هذه الأخشاب عن طريق استيرادها من شتى أنحاء العالم المعروفة حينذاك، وكان من ضمنها أوربا، فقد كانت للمدن الايطالية علاقات تجارية واسعة مع أقاليم الدولة العربية الإسلامية ولاسيما الواقعة على ساحل البحر المتوسط، وقد مرت هذه التجارة عبر صقلية والتي كانت جسراً بين الطرفين[3]. وقد امتلكت الدولة البيزنطية الوفرة في تجهيز الخشب الذي لم يكن موجوداً على طول السواحل السورية والمصرية، والذي كان ذا أهمية كبيرة في مجال الملاحة البحرية[4].

وكانت التجارة بين أوربا وأقاليم المشرق الإسلامي قائمة على أساس تبادل المنفعة فأوربا كانت بحاجة ماسة لزيت الزيتون والتوابل والحرير والبردي والسلع الكمالية الشرقية[5]. كما ان أقاليم المشرق الإسلامي كانت بحاجة إلى أخشاب أوربا وكانت سفن البنادقة والبيازنة والالمالفيون تصل إلى أقاليم المشرق الإسلامي ولاسيما شواطئ الشام ومصر وهي محملة بأنواع مختلفة من الأخشاب[6] إذن فقد راجت راجت تجارة الأخشاب ما بين أوربا والمشرق الإسلامي ولكن هل كانت هذه التجارة مستمرة ؟ أم أنها تتوقف ما بين مدة وأخرى؟ وهل ان تجارة الأخشاب مع أوربا كانت تشبه تجارة الأخشاب مع دول المحيط

([1]) النجفي، المرجع السابق، ص 89.

([2]) النجفي، المرجع السابق، ص 89 ؛ المختار، المرجع السابق، ص 11.

([3]) العريني، السيد الباز، الحضارة والنظم الأوربية في العصور الوسطى، دار النهضة، بيروت، 1963م، 98/1.

([4]) A., Lewis: The sea and Medieval civilization Mediterranean Marti race Commerce Shipping and Trade, London, 1978, ch. Xii, PP. 3-16.

([5]) العدوي، احمد ابراهيم، الاساطيل العربية في البحر المتوسط، نهضة مصر، القاهرة، 1957م، ص 151.

([6]) Schlumbergr. G.L. Epopee Byzatine a la findu dixieme siecie, Paris, 1896-1905, Vol.1, P. 239.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الهندي أو دول آسيا والتي كانت أيضاً من المصادر المجهزة للأخشاب إلى أقاليم المشرق الإسلامي؟ الجواب على هذه الأسئلة هو أن تجارة الأخشاب مع أوربا كانت تختلف اختلافاً جذرياً عن غيرها من الدول، لان هذه التجارة أخذت تؤثر في العلاقات السياسية بين أوربا والمشرق الإسلامي بل انه وبسبب هذه التجارة كثيراً ما كانت تتوقف العلاقات بين الطرفين وتؤدي إلى أزمات اقتصادية. بل ان الأمر كان يصل في بعض الأحيان إلى أن تجارة الأخشاب تؤدي إلى توترات سياسية داخلية في أوربا، وقد حدث ذلك مرات عدة حينما انب الإمبراطور البيزنطي دوق البندقية لإمداده المصريين بالأخشاب فأمر الدوق بوقف تصدير الأخشاب إلى المسلمين[1].

ان الأمر تعدى التوترات السياسية ليصل إلى حد قيام البابوات بإصدار قرارات تمنع تصدير الأخشاب إلى بلاد المسلمين وبخاصة من المدن الايطالية التي كانت تمتلك علاقات تجارية مع البحر المتوسط[2]. فقد اتبعت الإمبراطورية البيزنطية سياسة خاصة في التعامل التجاري مع الشرق وهو ما اصطلح على تسميته من بعض المستشرقين بمصطلح الحماية التجارية وخصوصاً في عصر جستنيان (527 – 565 م) فقد احتفظت الحكومة لنفسها بحقوق ملكية مثل حق إنتاج الأسلحة والخشب اللازم للشؤون البحرية، ويبدو ان إجراءات المنع هذه كانت للحيلولة دون حصول المسلمين على الأخشاب اللازمة لتصنيع الأسلحة والسفن البحرية الكبيرة[3]. وقد كانت تجارة الأخشاب بين أقاليم المشرق الإسلامي والمدن الايطالية تتعرض للمنع والتحريم والمقاطعة، وقد طبقت تلك الإجراءات فعلاً بقيام الإمبراطور البيزنطي ليو الارمني (813 هـ - 1808 م) الذي منع رعاياه من السفر والتجارة إلى مصر وبلاد الشام[4] وكان من نتائج التحريم ان منعت الأخشاب الواردة من دالمافيا وفريول Frioul واستريا ومنعت أيضاً الأسلحة والتروس والدروع والسيوف والرماح[5] فضلاً عن قيام الدوق بطرس الرابع في سنة 971م بمنع تصدير الحديد والأخشاب إلى المشرق الإسلامي[6].

يبدو أن قرارات المنع والتحريم التي كانت تصدر من البابوات أو الحكومات السياسية كان التجار الأوربيون يجنون ثمارها بشكل كبير جداً ؛ لأن هذا التحريم كان يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأخشاب الذاهبة إلى المشرق الإسلامي بشكل كبير جداً ويسبب أزمة اقتصادية كبيرة[7] لان نقل هذه الأخشاب

([1]) العبادي: تاريخ البحرية الاسلامية في مصر والشام، جامعة بيروت العربية (بيروت: 1972)، ص 93- 94.

([2]) لويس: القوى البحرية في حوض البحر المتوسط، ترجمة أحمد محمد عيسى، مراجعة محمد شفيق غربال، مطبعة النهضة المصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة (نيو يورك: 1960)، ص 302.

([3]) عثمان، شوقي عبد القوي، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990م، ص 203.

([4]) لويس: المرجع السابق، ص 53- 56.

([5]) كونستبل، اوليفيا ريمي: التجارة والتجار في الأندلس، ترجمة فيصل عبدالله، دار العبيكان (المملكة العربية السعودية: 2000)، ص 349.

([6]) Heyed, W., Histoire du Commerce de Levant un moyen age, Leipzing, 1923, Vol. 1, P.99.

([7]) عثمان: تجارة المحيط، ص 23.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أصبح يتم عن طريق التهريب، ومن المعروف أن تجارة التهريب هي أكثر ربحاً من التجارة الاعتيادية[1]، ولهذا فقد كانت السفن تأتي وهي محملة بالأخشاب من دالمافيا وفريول Frioul، فضلاً عن استمرار دخول الأسلحة بأنواعها من الرماح والدروع والتروس من Styria ستريا، وقد أدى ذلك إلى قيام الإمبراطور حنا زميسكيس (316هـ / 971 م) بإصدار قرار يمنع تصدير تلك الأسلحة إلى المسلمين، إلا أن هذه القرارات لم يلتزم بها التجار البنادقة، فاستشاط القادة المقدونيون غضباً على عدم تطبيق هذه القرارات، وأدى ذلك إلى إصدار قرارات أخرى الهدف منها الضغط على حكومة البندقية إلا أنها لم تلتزم بهذه القرارات لان ذلك يؤثر في مصالحها التجارية مع العرب المسلمين[2].

وقد أشارت الوثائق التاريخية إلى انه قدم رسل من حنا زميسكيس وباسيل وقسطنطين يحتجون على تجارة الأسلحة والخشب التي تمارسها سفن البنادقة مع المسلمين وأنهم هددوا أهالي البندقية باسم الإمبراطور بأنه إذا لم تتوقف هذه التجارة فسوف تتعرض هذه السفن للحرق والتدمير، وهذا كان السر في إن السير (الدوج) بطرس اجتمع بابنه فيتالي Vitail وبما أن أسقف اوليفولو Olivolo وسائر رجال الدين البنادقة وشهد الاجتماع أيضاً عدد كبير من أهالي البندقية واخذوا يناقشون الوسيلة التي يستطيعون بها أن يخففوا من غضب الإمبراطور ويعالجوا هذه الحالة[3]. وإزاء كل هذه القرارات تم التشديد على تجارة الأخشاب وقد تمكنت القسطنطينية من حرق ثلاث سفن للبندقية وهي محملة بالأخشاب اثنتان منها ذاهبتان إلى المهدية في أفريقيا، والثالثة إلى طرابلس[4] يتضح لنا من خلال ما ذكرناه ان تجارة الأخشاب كانت رائجة مابين أقاليم المشرق الإسلامي وأوربا ولاسيما المدن الايطالية، إلا ان هذه التجارة كانت تتعرض للمنع والتحريم، وكانت هذه القرارات تصدر من جهات سياسية ودينية متنفذة جداً، وعلى ما يبدو ان هذه القرارات كانت البواكير الأولى للحروب الصليبية.

وبسبب الطمع والأرباح الهائلة لهذه التجارة فإن الحكومات لم تتقيد وتلتزم بتلك السياسة التجارية بل حرصت على تعزيز علاقاتها التجارية مع أقاليم المشرق الإسلامي ولاسيما مصر وبلاد الشام، ولهذا فقد غلبت المصالح الاقتصادية على المصالح السياسية وأدى ذلك إلى استمرار تدفق الأخشاب إلى أقاليم المشرق الإسلامي ولكن بأسعار مرتفعة جداً بسبب المنع والتحريم وعمليات التفتيش التي تخضع لها السفن[5].

([1]) لويس: المرجع السابق، ص 179.

([2]) لومبارد: المرجع السابق، ص 155 ؛ حافظ، صفاء عبد الفتاح، الموانئ والثغور المصرية من الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر الفاطمي، دار الفكر العربي للطباعة، القاهرة، د.ت، ص 163.

([3]) لومبارد: المرجع السابق، 155 ؛ Schiamberger, Op. cit., P. 240.

([4]) عثمان: المرجع السابق، ص 231.

([5]) عثمان: المرجع السابق، ص 231 ؛ العبادي: المرجع السابق، ص 175.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

والشيء المهم في هذا الموضوع هو ما هو الدور الذي قامت به أقاليم المشرق الإسلامي على ما كان يجري من عمليات المنع والتحريم ومن ثم انعكاس تلك الإجراءات على أسعار الأخشاب؟ الحقيقة التي لابد من ذكرها ان الدولة العربية الإسلامية لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء كل ما كان يجري بل انها اتبعت مجموعة من الإجراءات لمواجهة سياسة المنع والتحريم هذه، بل ان لومبارد يذهب إلى القول ان المراكب الحربية الإسلامية ولاسيما المصرية والشامية كانت تقوم بهجمات على الشواطئ البيزنطية في الأناضول ودالمافيا تهدف إلى الاحتطاب والحصول على السرو والصنوبر والتنوب ونلاحظ ان لومبارد ذكر هذا الإجراء الحازم من الدولة العربية الإسلامية دون ان يحدد المدة وتفاصيل أخرى أكثر. واتخذت الدولة العربية الإسلامية إجراءات داخلية ولاسيما في مصر لمواجهة النقص الحاصل في هذه المادة الحيوية نتيجة سياسة المنع وذلك عن طريق نقل الفائض من الأخشاب من بلاد الشام إلى مصر لكي تستمر دور صناعة السفن في الإنتاج فضلاً عن ذلك فإن أقاليم المشرق الإسلامي اتبعت العديد من الإجراءات المهمة لعل أبرزها:

1. حماية الغابات والاحراج والحفاظ عليها من أعمال القطع غير المنظم والحرائق والتخريب عن طريق الرعي الجائر وذلك بتعيين هيئات مكلفة تشرف على هذه المسألة بشكل مباشر[1].
2. العمل على تنظيم أسعار الأخشاب المحلية من خلال رفع أسعارها وتشجيع الاستثمار المنظم لهذه الثروة في أقاليم الدولة العربية الإسلامية[2].
3. قيام الدولة بإنشاء دور خاصة لخزن الأخشاب على ان تكون هذه الدور قريبة من مراكز صناعة السفن، والعمل على الاحتفاظ بكل قطعة تصلح لصناعة السفن في ترسانة الدولة، فضلاً عن تشجيع التجار المحليين على إنشاء مخازن خاصة لهم لخزن الأخشاب أيضاً[3].
4. منع احتكار الأخشاب داخلياً والعمل على نقل الفائض عن الحاجة من إقليم إلى آخر وهذا ما حرصت فعلاً مصر على تطبيقه من خلال قيامها بنقل أخشاب الأبنوس من السودان والحبشة وبلاد الشام، فضلاً عن استيراده من أماكن أخرى من العالم[4].
5. العناية بالأقاليم الفقيرة بالأخشاب وذلك من خلال تنمية الأشجار فمثلاً في مصر أخذت الدولة تقوم بزراعة الأشجار على ضفاف نهر النيل وحول الضباع والبساتين الشاسعة[5].

([1]) لومبارد، موريس: الاسلام في عظمته الأولى من القرن الثامن حتى القرن الثامن عشر للميلاد، ترجمة ياسين الحافظ، دار الطليعة (بيروت: 1977)، ص 151- 154.

([2]) العدوي، أحمد ابراهيم: الأساطيل البحرية في حوض البحر المتوسط، نهضة مصر (القاهرة: 1957)، ص 151.

([3]) لومبارد: المرجع السابق، ص 104 ؛ رمضان: المرجع السابق، ص 109.

([4]) العبادي: المرجع السابق، 208 ؛ لومبارد: المرجع السابق، ص 154.

([5]) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، دي غويه، بريل (ليدن: 1906)، ص 266 ؛ عبيد، طه خضر: واقع الثروة الخشبية في الدولة العربية الإسلامية 2- 4هـ، مجلة دراسات تاريخية، العدد 2، السنة الثالثة (بغداد: 2001)، ص 89.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما طبيعة وأنواع الأخشاب المستوردة من أوربا فقد كانت تلك الأخشاب من الأنواع الجيدة لان المدن الايطالية كانت لها علاقات تجارية واسعة مع أقاليم المشرق الإسلامي، ولاسيما بلاد الشام ومصر، والتي جلبت الأخشاب من البندقية وان لم تحدد أسماء هذه الأخشاب بل أن بعض المؤلفات اكتفت بذكر أسماء الأخشاب التي استمرت في الوصول إلى الدولة العربية الإسلامية حتى عند صدور قرارات المنع والتحريم وهي السنديان واللبخ على ان لا يتجاوز طول اللوح خمسة أقدام وعرضه نصف القدم[1]. ويبدو أن هذا الاجراء كان قد اتخذ من الاوربيين للحيلولة دون حصول المسلمين على الاخشاب التي تدخل في صناعات مهمة مثل صناعة الاسلحة وصناعة السفن.

ولهذا يتضح ان أقاليم المشرق الإسلامي حرصت كل الحرص على جلب الأخشاب وبكافة أنواعها من شتى أنحاء العالم، بل ان التجار العرب المسلمين حرصوا كل الحرص على جلب الأخشاب ذات المواصفات العالية، كما ان هذا الطلب على الأخشاب لم يأتِ من فراغ بل كان بسبب وجود حاجة حقيقية إلى الأخشاب والتي أصبحت العصب الرئيس في الكثير من الصناعات والتي أسهمت بشكل كبير في نمو وتطور ورقي الحضارة العربية الإسلامية.

بناءاً على ما تقدم فان تأثير قرارات المنع والتحريم لم تكن مؤثرة جداً في أقاليم المشرق الإسلامي لان الدولة العربية الإسلامية لم تكن تعتمد في سد حاجاتها على الأخشاب القادمة من أوربا فقط لأنها أصلاً تمتلك ثروة خشبية لا يستهان بها، فضلاً عن اعتمادها على دول غير أوربية منها الهند ودول غرب آسيا الأخرى، كما ان الأخشاب القادمة من أوربا لم تنقطع على الرغم من كل الصعوبات، ولهذا فقد أثبتت هذه القرارات وسياسة المنع والتحريم فشلها في منع العرب المسلمين من مواكبة التطور الحضاري والعمل على امتلاك الأسلحة والمراكب الحربية لمواجهة التحديات التي تحيط بها ولهذا يمكن القول أن العلاقات التجارية بين أوربا والمشرق الإسلامي كانت تتأرجح ما بين سلم وحرب ومد وجزر.

الخاتمة

يتضح لنا مما تقدم حدوث أزمات اقتصادية حادة في تجارة الأخشاب بين أوربا والمشرق الإسلامي وان هذه الأزمات الحادة كانت نتيجة لبعض القرارات السياسية ذات الصبغة الاقتصادية التي اتخذها بعض بابوات وأباطرة الغرب الأوربي ولأجل التقليل من شأن هذه الأزمة على اقتصاد أقاليم المشرق الإسلامي وقد اتبعت هذه الأقاليم مجموعة من الإجراءات الاقتصادية للحد من هذه الأزمة كان من أبرزها الحفاظ على الثروة الخشبية في أقاليم المشرق الإسلامي على الرغم من كونها كانت متواضعة، إذ ما قورنت بالأخشاب

[1] العبادي: تاريخ البحرية، ص 94.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموجودة بالغرب الأوربي، فضلاً عن ذلك فقد لجأت أقاليم المشرق الإسلامي إلى البحث عن اماكن أخرى لاستيراد الأخشاب منها بدلاً من أوربا ولاسيما من الهند ودول شرق آسيا، ومما لاشك فيه أن أزمة تجارة الأخشاب هذه كانت شأنها شأن بقية الأزمات الاقتصادية كان المستفيد الأول والأخير منها التجار الذين كان هدفهم الوحيد هو الحصول على الربح الفاحش لهذا فقد علمنا من خلال هذه الدراسة أن تجار المدن الإيطالية ولاسيما تجار جنوة والبندقية تولوا مهمة ايصال الأخشاب المطلوبة في المشرق الإسلامي عن طريق عمليات التهريب إذ كانت السفن والقوارب الكبيرة تأتي وهي محملة بالأخشاب إلى سواحل المدن الإسلامية ولاسيما الشام ومصر وهي محملة بمختلف أنواع الأخشاب متحدية في ذلك الرقابة التي كان يفرضها ملوك وأمراء أوربا وهذا بالتأكيد أدى إلى انتعاش هذه التجارة على الرغم من ارتفاع أسعار الأخشاب لكن الشيء المهم هو تجاوز هذه الأزمة والتقليل من شأنها لإستمرار ديمومة الصناعات التي كانت موجودة في أقاليم المشرق الإسلامي وهو الهدف الذي كانت تنشده أقاليم المشرق الإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com